

تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية

محمد حسن أحمد على خالد عزيز عبد السلام أحمد

باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

المستخلص:

تقوم التعاونيات الزراعية بدوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الزراعية، ويهدف البحث إلى الوقف على تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال التعرف على مساهمة التعاونيات في الخدمات التمويلية التي تقدم إلى المزارعين، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي أدت إلى عدم تطوير نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية، وإيجاد مقترحات لآليات تفعيل نشاط الجمعيات التعاونية، وقد تبين من البحث تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات التمويلية الزراعية للمزارعين، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المستفيدة من الخدمات التمويلية التي يقدمها البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات الزراعية للموسم الشتوى، والصيفي، والنيلي ومحصول القصب، حوالي ٧%، ٩%، ١٧%، ٢٦% على الترتيب من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨). كما تناول البحث أهم المشاكل التي تعاني منها التعاونيات الزراعية، حيث تركزت تلك المشاكل في ثلاث جوانب رئيسية وهي: المشاكل الإدارية، والمشاكل التمويلية، والمشاكل التسويقية. كما تناول البحث مقترحات لآليات تفعيل دور التعاونيات الزراعية لدعم الزراع وقطاع الزراعة. كما تناول أيضاً مقترح إنشاء جمعية تعاونية نوعية رقمية للتدريب والإرشاد التعاوني.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الزراعية - التمويل الزراعي - مشاكل التعاونيات - آليات التفعيل - جمعية رقمية.

مقدمة:

تعد التعاونيات المصرية حركة شعبية ديمقراطية تستهدف تحقيق إحتياجات الأعضاء وتضم نحو ١٢ مليون عضو مشتركين في نحو ١٨ ألف منظمة تعاونية بأنماطها المختلفة^(١). وتمثل التعاونيات وسيلة لحماية محدودى الدخل من خلال تطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى، وتوفير السلع والخدمات بالأسعار الملائمة وتنمية الصناعات الحرفية والثروة المائية. وتتطلب الحركة التعاونية المصرية تصحيح مسارها وتعديله لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى للمصريين، اعتماداً على تجميع جهودهم الذاتية. وتقوم التعاونيات الزراعية بدوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر أحد الركائز الأساسية في ظل الاقتصاد الحر لعملية التنمية الزراعية، بجانب القطاع الخاص نتيجة تعثر خطط التنمية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، والتي أدت إلى زيادة الفقر وزيادة معدل البطالة وخاصة البطالة الموسمية بالقطاع الزراعي، حيث تؤدي دوراً إيجابياً في عملية التنمية المحلية للقطاع الزراعي.

مشكلة البحث:

من الدراسات السابقة اتضح إنخفاض فاعلية التعاونيات الزراعية في القيام بالدور المنوط بها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للأعضاء وذلك لوجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها والتي أدت إلى قصور دورها وضعف نشاطها بسبب تعامل الدولة مع هذه الجمعيات بإعتبارها جزءاً من القطاع العام، كما أدى تعدد التشريعات التعاونية إلى تعقيد البنية التشريعية لهذه المنظمات وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية في مصر، ومع برامج الإصلاح الاقتصادى المتتالية أصبح من الضروري تطوير وتفعيل دور التعاونيات من خلال بعض الآليات والإجراءات حتى تواكب التطور الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث:

- يهدف البحث إلى الوقف على تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- ١- التعرف على مساهمة التعاونيات في الخدمات التمويلية التي تقدم إلى المزارعين.
 - ٢- التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي أدت إلى عدم تطوير نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية.
 - ٣- إيجاد مقترحات لآليات تفعيل نشاط الجمعيات التعاونية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

يعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الإدارة المركزية للتعاون الزراعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني، والدراسات والمراجع التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة إلى المسح الميداني لبعض مديريات التعاون والمقابلة الشخصية لمديري التعاون (بنى سويف - الإسماعيلية - المنوفية) وحصر المشاكل التي تعوق نشاط القطاع التعاوني ببعض المحافظات، للوقوف على مشاكل التعاونيات الزراعية التي تحد من كفاءتها وخدمة أعضائها في هذه المرحلة التي تمر بها مصر، والتعرف على أهم أساليب تفعيل دور هذه التعاونيات في تقديم الخدمات التمويلية والأنشطة للمزارعين، ووضع تصور مستقبلي لتفعيل دور التعاونيات الزراعية في مصر.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: مساهمة التعاونيات في نشاط التمويل الزراعي للمزارعين لبعض المحاصيل الإستراتيجية:

تعمل الجمعيات التعاونية بمستوياتها المختلفة على توفير الدعم للمزارعين من خلال مقررات الأسمدة للموسمين الشتوي والصيفي، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى مثل توفير البذور والتقوى ذات الأصناف الجيدة عالية الإنتاجية المقاومة للأمراض، وتقوم بعض الجمعيات النوعية المتخصصة مثل جمعية الثروة الحيوانية باستيراد سلالات ممتازة وبأسعار مناسبة. كما تقوم جمعية الميكنة، والجمعية العامة للاتئمان بالاستفادة من الجمعيات التي تتمتع بميزة الإعفاءات الجمركية على الآلات والمعدات الزراعية.

من بيانات جدول (١) تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم الشتوي بلغ نحو ٦٢٤ ألف فدان يمثل حوالي ٧% من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٩٠٨٨ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢٥ ونحو ٢٧٩٧ ألف جنيه، تمثل حوالي ٠,٠١%، ٩٩% من متوسط إجمالي القروض للموسم الشتوي نحو ٢٨٢٣ ألف جنيه لنفس الفترة. وهو ما يدل على تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين.

وتبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم الصيفي بلغ نحو ٥٣٨ ألف فدان يمثل حوالي ٩% من متوسط المساحة المنزرعة في الموسم الصيفي على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٦٢٧١ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٢٤ ونحو ٢٣٧٣ ألف جنيه، تمثل حوالي ١%، ٩٩% من متوسط إجمالي القروض للموسم الصيفي البالغ نحو ٢٣٩٧ ألف جنيه على الترتيب خلال نفس الفترة المذكورة. وهو ما يدل أيضاً على تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين.

كما تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم النيلي بلغ نحو ٨٤ ألف فدان يمثل حوالي ١٧% من متوسط المساحة المنزرعة في الموسم النيلي

على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٤٨٧ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٢ ونحو ٥٠١ ألف جنيه، يمثل حوالي ٠,٥%، ٩٩,٥% من متوسط إجمالي القروض للموسم النيلي البالغ نحو ٥٠٣ ألف جنيه على الترتيب خلال فترة الدراسة. ويرجع ارتفاع نسبة المساحة المحصولية المستفيدة من القروض النيلية عن العروتين الشتوية والصيفية إلى صغر حجم المساحة المحصولية للعرورة النيلية.

جدول (١): المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري للمواسم الزراعية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).

الموسم	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	%	القروض العينية (ألف جنيه)	%	القروض النقدية (ألف جنيه)	%	إجمالي القروض (ألف جنيه)
شتوي	٢٠١٤	٧٢٥	٨٩١٦	٨,١٣	١٤	٠,٤٤	٣١٥٠	٩٩,٥٤	٣١٦٥
	٢٠١٥	٧٩٧	٩٠٩٦	٨,٧٦	١٦	٠,٤٦	٣٤٤٧	٩٩,٥٤	٣٤٦٣
	٢٠١٦	٥٧٣	٩١٠١	٦,٣٠	١٢	٠,٤٥	٢٦٧٩	٩٩,٥٢	٢٦٩٢
	٢٠١٧	٥٠٦	٩١٣٣	٥,٥٤	١٠	٠,٣٩	٢٥٢٩	٩٩,٦١	٢٥٣٩
	٢٠١٨	٥١٨	٩١٩٣	٥,٦٣	٧٣	٣,٢٤	٢١٨٢	٩٦,٧٦	٢٢٥٥
المتوسط	-	٦٢٣,٨	٩٠٨٧,٨	٦,٨٦	٢٥,٤	٠,٨٩	٢٧٩٧,٤	٩٩,١٠	٢٨٢٢,٨
صيفي	٢٠١٤	٧٢٦	٦٢٠٨	١١,٦٩	١٤	٠,٤٦	٣٠١٢	٩٩,٥٤	٣٠٢٦
	٢٠١٥	٦٢٥	٦٠٧٨	١٠,٢٨	١٢	٠,٤٢	٢٨٤٧	٩٩,٥٨	٢٨٥٩
	٢٠١٦	٤٦٤	٦٢٧٨	٧,٣٩	١٥	٠,٦٤	٢٣٤٢	٩٩,٣٦	٢٣٥٧
	٢٠١٧	٤٦٣	٦٣٩٨	٧,٢٤	٩	٠,٤٦	١٩٤٩	٩٩,٥٤	١٩٥٨
	٢٠١٨	٤١٠	٦٣٩٤	٦,٤١	٦٨	٣,٨١	١٧١٦	٩٦,١٩	١٧٨٤
المتوسط	-	٥٣٧,٦	٦٢٧١,٢	٨,٥٧	٢٣,٦	٠,٩٨	٢٣٧٣,٢	٩٩,٠٢	٢٣٩٦,٨
نيلي	٢٠١٤	٨٦	٥٦٦	١٥,١٩	٠	٠	٣٦٠	١٠٠,٠٠	٣٦٠
	٢٠١٥	٨٨	٤٦٣	١٩,٠١	٠	٠	٤٩٦	١٠٠,٠٠	٤٩٦
	٢٠١٦	٩٢	٤٢٢	٢١,٨٠	٠	٠	٥٤٣	١٠٠,٠٠	٥٤٣
	٢٠١٧	٨١	٥٠٧	١٥,٩٨	٠	٠	٥٩٨	١٠٠,٠٠	٥٩٨
	٢٠١٨	٧٤	٤٧٥	١٥,٥٨	١٢	٢,٣٠	٥٠٩	٩٧,٥١	٥٢٢
المتوسط	-	٨٤,٢	٤٨٦,٦	١٧,٣٠	٢,٤	٠,٤٨	٥٠١,٤	٩٩,٤٨	٥٠٣,٨
قصب	٢٠١٤	٩٢	٣٣٢	٢٧,٧١	٠	٠	٥٢٩	١٠٠,٠٠	٥٢٩
	٢٠١٥	٨٧	٣٢٨	٢٦,٥٢	٠	٠	٥٨٩	١٠٠,٠٠	٥٩٠
	٢٠١٦	٨٩	٣٢٦	٢٧,٣٠	٠	٠	٦٢٢	١٠٠,٠٠	٦٢٢
	٢٠١٧	٧٧	٣٢٦	٢٣,٦٢	٠	٠	٦٥٦	١٠٠,٠٠	٦٥٦
	٢٠١٨	٨٣	٣٢٧	٢٥,٣٨	٠	٠	٧١٥	١٠٠,٠٠	٧١٥
المتوسط	-	٨٥,٦	٣٢٧,٨	٢٦,١١	٠	٠	٦٢٢,٢	١٠٠,٠٠	٦٢٢,٢

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول، المحاصيل الشتوية، والجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

كما تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول القصب بلغ نحو ٨٦ ألف فدان يمثل حوالي ٢٦% من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٢٨ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث لم يقدم لمحصول القصب أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٦٢٢ ألف جنيه، يمثل ١٠٠% من متوسط إجمالي القروض المقدمة لمحصول القصب خلال فترة الدراسة، ويتبين من ذلك ارتفاع نسبة المساحة المستفيدة من القصب إلى طبيعة المحصول الذي يستمر في الأرض حوالي ٥ سنوات مما يتيح للمزارعين الحصول على القروض. يتبين مما سبق تدني مساهمة

تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية

٧١٦

التعاونيات فى تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المستفيدة من الخدمات التمويلية التى يقدمها البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات الزراعية للموسم الشتوى، والصيفي، والنيلي ومحصول القصب، حوالي ٧%، ٩%، ١٧%، ٢٦% على الترتيب من متوسط المساحة المنزرعة لكل موسم على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، مما يتطلب زيادة نسبة المساحة المستفيدة تعاونياً من الخدمات التمويلية، وذلك بتخفيف وتسهيل إجراءات الحصول على القروض حتى يتمكن الزراع من مواصلة العمليات الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل.

ويوضح جدول (٢) المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الشتوية والتي تمثلت فى محصول القمح والشعير، ومحصول الطماطم، ومحصول البطاطس وذلك وفقاً لأكبر مساحة مستفيدة تعاونياً، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول القمح والشعير نحو ٤١٤ ألف فدان يمثل حوالي ١٢% من متوسط المساحة المنزرعة قمح وشعير على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٤٤٤ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١١ ونحو ١٦٦٤ ألف جنيه، تمثل حوالي ٠,٦٦% ونحو ٩٩,٣٤% من متوسط إجمالي القروض لمحصول القمح والشعير البالغ نحو ١٦٧٥ ألف جنيه على الترتيب لنفس الفترة. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الطماطم نحو ٣٨ ألف فدان يمثل حوالي ٢١% من متوسط

جدول (٢): المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الشتوية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	%	القروض العينية (ألف جنيه)	%	القروض النقدية (ألف جنيه)	%	إجمالي القروض (ألف جنيه)
قمح وشعير	٢٠١٤	٥١٥	٣٥٥٧	١٤,٤٨	١١	٠,٥٧	١٩٠٤	٩٩,٤٣	١٩١٥
	٢٠١٥	٥٦٦	٣٥٧٠	١٥,٨٥	١٢	٠,٥٩	٢٠٣٩	٩٩,٤١	٢٠٥١
	٢٠١٦	٤٠١	٣٥١٣	١١,٤١	٧	٠,٤٣	١٦٢٣	٩٩,٥٧	١٦٣٠
	٢٠١٧	٣٥١	٣١٤٨	١١,١٥	٥	٠,٣٣	١٤٩٤	٩٩,٦٧	١٤٩٩
	٢٠١٨	٢٣٧	٣٤٣٢	٦,٩١	٢٠	١,٥٦	١٢٦٢	٩٨,٤٤	١٢٨٢
المتوسط	-	٤١٤	٣٤٤٤	١٢,٠٢	١١	٠,٦٦	١٦٦٤,٤	٩٩,٣٤	١٦٧٥,٤
طماطم	٢٠١٤	٢٩	١٩٦	١٤,٨٠	٠	٠	١٤٤	١٠٠,٠٠	١٤٤
	٢٠١٥	٣١	١٨٧	١٦,٥٧	٠	٠	١٧٥	١٠٠,٠٠	١٧٥
	٢٠١٦	٣٣	١٨٥	١٧,٨٠	٠	٠	٢١٥	١٠٠,٠٠	٢١٥
	٢٠١٧	٤١	١٦٩	٢٤,٢٧	٠	٠	٢٦٤	١٠٠,٠٠	٢٦٤
	٢٠١٨	٥٥	١٧١	٣٢,١٤	٤٦	٢٣,١٢	١٥٣	٧٦,٨٨	١٩٩
المتوسط	-	٣٧,٨	١٨١,٦	٢٠,٨١	٩,٢	٤,٦١	١٩٠,٢	٩٥,٣٩	١٩٩,٤
بطاطس	٢٠١٤	٥٣	٢٠٤	٢٥,٩٨	٠	٠	٣٨٣	١٠٠,٠٠	٣٨٣
	٢٠١٥	٤٩	٢٧٢	١٨,٠١	٠	٠	٥٠٧	١٠٠,٠٠	٥٠٧
	٢٠١٦	٢٥	٢١١	١١,٨٥	٠	٠	٢٥٠	١٠٠,٠٠	٢٥٠
	٢٠١٧	٢٩	٢٣١	١٢,٥٥	٠	٠	٢٤٨	١٠٠,٠٠	٢٤٨
	٢٠١٨	٢٤	٢٥٥	٩,٤١	٠	٠	٢٥٩	١٠٠,٠٠	٢٥٩
المتوسط	-	٣٦	٢٣٤,٦	١٥,٣٥	٠	٠	٣٢٩,٤	١٠٠,٠٠	٣٢٩,٤

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، الجزء الأول، المحاصيل الشتوية، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

المساحة المنزرعة طماطم على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٨٢ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٩، ١٩٠ ألف جنيه، تمثل حوالي ٩٥%، من متوسط إجمالي القروض لمحصول الطماطم البالغ نحو ١٩٩ ألف جنيه على الترتيب لنفس الفترة.

بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول البطاطس نحو ٣٦ ألف فدان يمثل حوالي ١٥% من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٢٣٥ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول البطاطس أى قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٣٢٩ ألف جنيه، تمثل حوالي ١٠٠%، من متوسط إجمالي القروض لمحصول البطاطس البالغ نحو ٣٢٩ ألف جنيه لنفس الفترة.

ويوضح جدول (٣) المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الصيفية والتي تمثلت فى محصول الذرة الشامية، ومحصول الأرز، ومحصول القطن وذلك وفقاً لأكبر مساحة مستفيدة تعاونياً، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الذرة الشامية نحو ٢٢٦ ألف فدان يمثل حوالي ١٤% من متوسط المساحة المنزرعة ذرة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٥٩٠ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٨، ٩٤٩ ألف جنيه، تمثل حوالي ١%، ٩٩% من متوسط إجمالي القروض لمحصول الذرة الشامية البالغ نحو ٩٥٦ ألف جنيه على الترتيب لنفس الفترة. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الأرز نحو ٩٤ ألف فدان يمثل حوالي ٨% من متوسط المساحة المنزرعة بالأرز على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٢٢٠ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول الأرز أى قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢٤١ ألف جنيه، تمثل حوالي ١٠٠% من متوسط إجمالي القروض للأرز البالغ نحو ٢٤١ ألف جنيه لنفس الفترة. بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول القطن نحو ٦٩ ألف فدان يمثل حوالي ٢٧% من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٢٥٩ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١، ونحو ٣٢١ ألف جنيه، تمثل حوالي ٣،٠%، ٩٩،٧% من متوسط إجمالي القروض لمحصول القطن البالغ نحو ٣٢٢ ألف جنيه على الترتيب لنفس الفترة.

يوضح جدول (٤) المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل النيلية والتي تمثلت فى محصول الذرة الشامية، ومحصول البطاطس، ومحصول الطماطم وذلك وفقاً لأكبر المساحة المنزرعة، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الذرة الشامية نحو ٤ ألف فدان يمثل حوالي ٢% من متوسط المساحة المنزرعة ذرة نيلي على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٨٢ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)،

حيث لم يقدم لمحصول الذرة الشامية أى قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقاوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١١ ألف جنيه، تمثل حوالي ١٠٠% من متوسط إجمالي القروض لمحصول الذرة الشامية البالغ نحو ١١ ألف جنيه لنفس الفترة. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول البطاطس نحو ١٢ ألف فدان يمثل حوالي ٢٤% من متوسط المساحة المنزرعة بطاطس نيلي على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٤٩ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول البطاطس أى قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقاوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٧٥ ألف جنيه، تمثل حوالي ١٠٠% من متوسط إجمالي القروض لمحصول البطاطس البالغ نحو ٧٥ ألف جنيه لنفس الفترة. بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الطماطم نحو ٩ ألف فدان يمثل حوالي ٢٦% من متوسط المساحة المنزرعة طماطم نيلي على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٤ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠١٤)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوى والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢ ونحو ٤٢ ألف جنيه، تمثل حوالي ٥%، ٩٥% من متوسط إجمالي القروض لمحصول الطماطم البالغ نحو ٤٤ ألف جنيه على الترتيب نفس الفترة.

جدول (٣): المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الصيفية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	%	القروض العينية (ألف جنيه)	%	القروض النقدية (ألف جنيه)	%	إجمالي القروض (ألف جنيه)
ذرة شامية	٢٠١٤	٢٦٢	١٧١٩	١٥,٢٤	٩	٠,٨٢	١٠٨٨	٩٩,٢٧	١٠٩٦
	٢٠١٥	٢٨٧	١٧٤٤	١٦,٤٦	٩	٠,٨٣	١٠٧٧	٩٩,١٧	١٠٨٦
	٢٠١٦	٢٠٥	١٥٤٢	١٣,٢٩	٥	٠,٤٦	١٠٧٥	٩٩,٦٣	١٠٧٩
	٢٠١٧	٢٠٩	١٤٥٨	١٤,٣٣	٤	٠,٤٨	٨٢٩	٩٩,٥٢	٨٣٣
	٢٠١٨	١٦٩	١٤٨٩	١١,٣٥	١٤	٢,٣٨	٦٧٤	٩٨,١١	٦٨٧
المتوسط	-	٢٢٦,٤	١٥٩٠,٤	١٤,٢٤	٨,٢	٠,٨٦	٩٤٨,٦	٩٩,٢١	٩٥٦,٢
أرز	٢٠١٤	١٠٦	١٣٦٤	٧,٧٩	٠	٠	٣١٠	١٠٠,٠٠	٣١٠
	٢٠١٥	٩٥	١٢١٦	٧,٨٣	٠	٠	٢٨٢	١٠٠,٠٠	٢٨١
	٢٠١٦	٩٣	١٣٥٣	٦,٨٦	٠	٠	٢١٨	١٠٠,٠٠	٢١٨
	٢٠١٧	٨٩	١٣٠٧	٦,٨١	٠	٠	٢٠٧	١٠٠,٠٠	٢٠٧
	٢٠١٨	٨٩	٨٥٩	١٠,٣٨	٠	٠	١٨٨	١٠٠,٠٠	١٨٨
المتوسط	-	٩٤,٤	١٢١٩,٨	٧,٧٤	٠	٠	٢٤١	١٠٠,٠٠	٢٤١
قطن	٢٠١٤	٩٠	٣٦٩	٢٤,٣٩	٠	٠	٤٠٨	١٠٠,٠٠	٤٠٨
	٢٠١٥	٨٠	٢٤١	٣٣,٢٠	٠	٠	٣٩٢	١٠٠,٠٠	٣٩٢
	٢٠١٦	٧١	١٣٢	٥٣,٧٩	٠	٠	٣٣٣	١٠٠,٠٠	٣٣٣
	٢٠١٧	٥٨	٢١٧	٢٦,٧٣	٠	٠	٢٦٦	١٠٠,٠٠	٢٦٦
	٢٠١٨	٤٦	٣٣٦	١٣,٦٩	٥	٢,٣٥	٢٠٨	٩٧,٦٥	٢١٣
المتوسط	-	٦٩	٢٥٩	٢٦,٦٤	١	٠,٣١	٣٢١,٤	٩٩,٦٩	٣٢٢,٤

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

جدول (٤): المساحة المستفيدة تعاونياً من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل النيلية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	%	القروض العينية (ألف جنيه)	%	القروض النقدية (ألف جنيه)	%	إجمالي القروض (ألف جنيه)
ذرة شامية	٢٠١٤	٦	١٨٩	٣,١٧	٠	١٧	١٠٠,٠٠	١٧	
	٢٠١٥	١	١٩٣	٠,٥٢	٠	٧	١٠٠,٠٠	٧	
	٢٠١٦	٩	١٦٢	٥,٥٦	٠	٢٢	١٠٠,٠٠	٢٢	
	٢٠١٧	٢	٢٣٧	٠,٨٤	٠	٣	١٠٠,٠٠	٣	
	٢٠١٨	٢	١٣٠	١,٥٤	٠	٧	١٠٠,٠٠	٧	
المتوسط	-	٤	١٨٢,٢	٢,٢٠	٠	١١,٢	١٠٠,٠٠	١١,٢	
بطاطس	٢٠١٤	٢٤	٦٢	٣٨,٧١	٠	٦٥	١٠٠,٠٠	٦٥	
	٢٠١٥	١٠	٣٧	٢٧,٠١	٠	١٠٥	١٠٠,٠٠	١٠٥	
	٢٠١٦	٧	٤٢	١٦,٦٧	٠	٤٧	١٠٠,٠٠	٤٧	
	٢٠١٧	٧	٥٠	١٤,٠٠	٠	٧٨	١٠٠,٠٠	٧٨	
	٢٠١٨	١٠	٥٢	١٩,٢٣	٠	٧٨	١٠٠,٠٠	٧٨	
المتوسط	-	١١,٦	٤٨,٦	٢٣,٨٧	٠	٧٤,٦	١٠٠,٠٠	٧٤,٦	
طماطم	٢٠١٤	٩	٤٨	١٨,٧٥	٠	٤٠	١٠٠,٠٠	٤٠	
	٢٠١٥	٦	٣٩	١٥,٣٨	٠	٣٢	١٠٠,٠٠	٣٢	
	٢٠١٦	٩	٣٠	٣٠	٠	٤٦	١٠٠,٠٠	٤٦	
	٢٠١٧	١٣	٢٩	٤٤,٨٣	٠	٦٦	١٠٠,٠٠	٦٦	
	٢٠١٨	٨	٢٦	٣٠,٧٧	١٢	٤٠	٧٠,٠٠	٢٨	
المتوسط	-	٩	٣٤,٤	٢٦,١٦	٢,٤	٥٠,٣٦	٩٤,٦٤	٤٤,٨	

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

ثانياً: أهم المشاكل التي تعاني منها التعاونيات:

تعرضت التعاونيات الزراعية في مصر لكثير من المشاكل والمعوقات وكان نتيجة هذه المشاكل أن عجزت التعاونيات عن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة، وكذلك لم تستطع مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، وترتب على ذلك ضعف وإهتزاز أوضاع التعاونيات حتى أصبحت تعيش في جمود تام ولم تستطع إنجاز الدور المنوط بها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٤). وتتركز مشاكل التعاونيات في ثلاث جوانب رئيسية وهي: مشاكل إدارية، ومشاكل تمويلية، ومشاكل تسويقية. أ: المشاكل الإدارية:

شهدت الحركة التعاونية في مصر على مدى التاريخ أشكالاً متعددة من المشكلات التشريعية والإدارية تمثلت في ملامحها في:

- إنعدام ثقة الزراع في التعاونيات لتدخل الحكومة في شئونها حيث استولت الأجهزة الحكومية متمثلة في البنك الزراعي المصري من خلال التشريع على مقار ومخازن التعاونيات علاوة على إنتقال مهام واختصاصات التعاونيات الأصلية إلى الفروع والوحدات التابعة لهذا البنك.
- يعد ضعف الممارسات الديمقراطية من المشاكل الهامة في التعاونيات، ويمكن القول أن معظم إن لم يكن كل مجالس الإدارة خاصة على مستوى القرية تدار إدارة فردية، وإنعدام الثقة لدى الأعضاء بجدوى حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وغموض بيانات الميزانيات العمومية بالنسبة لغالبية الأعضاء.
- ضعف مستوى الجهود التي بذلت من أجل رفع كفاءة أعضاء مجالس الإدارات أو الجهاز الوظيفي من خلال التدريب التعاوني لعدم سلامة الخطط التي وضعت محتواها واختبار القائمين عليها وأساليب تنفيذها وغياب الحوافز للمتدربين.

- عدم الأهتمام من قبل مجلس الإدارة بالقيام بالمهام والخدمات التي يحتاجها الأعضاء، وعدم مراعاة العدالة فى توزيع خدمات الجمعية.
- نقص وجود كوادر تعاونية من الشباب لتكوين قاعدة للجمعية العمومية.
- انخفاض الكفاءات الإدارية بالتعاونيات وغياب الإدارة المحترفة.
- تشتت البيانات والمعلومات التعاونية الزراعية فى أكثر من جهة.
- ضعف البنية الأساسية لعمل الجمعية من مخازن، أراضى فضاء، أصول أخرى وضعف مقررات الجمعيات.
- نقص الوعى التعاونى، ونقص برامج التدريب التعاونى وعدم تحديثها.
- تفتت الحيازة التي تعيق تنفيذ سياسة الدولة، وتكوين جمعيات زمامها أقل من ٧٥٠ فدان مما يضعف من قدرتها الإدارية والمالية.
- قد يوجد فى بعض الأحيان تضارب بين عمل إدارة مديرية الزراعة بالمحافظة وعمل الجمعيات التعاونية، كأن تقوم الإدارة العامة للتعاون بالمحافظة بتوزيع التقاوى فى الوقت الذى يعد هذا من أعمال الجمعية التعاونية وقد بنسحب الأمر على بعض الأمور الأخرى.
- تأخر صدور قانون تعاونى موحد يلبى طموحات أعضاء التعاونيات ويحقق أهداف الحركة التعاونية، حيث أن التشريع المصري قسم التعاونيات إلى أربعة أقسام (جمعيات الائتمان الزراعي - جمعيات الإصلاح الزراعي - جمعيات الاستصلاح الزراعي - جمعيات الثروة السمكية)، وجميعها تمارس أنشطة زراعية ولكل منها قانون خاص^(٣).
- ضعف آليات تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات.
- طول فترة العضوية لمجالس الإدارة التي قد تصل بالعضو إلى ٣٠ سنة.

ب: المشاكل التمويلية:

- على الرغم من كون القطاع التعاونى قطاع شعبى يهدف إلى خدمة أعضائه بالمجتمع والمساهمة فى إحداث التنمية الاقتصادية والإجتماعية، فقد أسفرت تدخلات الدولة وتقييد فرص التعاونيات التمويلية إلى أن أصبح هذا القطاع يتعامل تمويلياً وائتمانياً وفق شروط وسعر الفائدة التجارية دون النظر إلى طبيعة وأهداف القطاع.
- واجهت التعاونيات الزراعية صعوبة كبيرة فى توفير المكون الأجنبى لكثير من إحتياجاتها الإستيرادية.
- ضعف القدرات المالية لعدد كبير من التعاونيات تتمثل فى إنخفاض العائد المالى المحقق من خلال الأنشطة الموجهة لخدمة الأعضاء.
- ضعف التكوين المالى للجمعيات التعاونية نتيجة انخفاض قيمة الأسهم ونتيجة لانخفاض عدد أعضاء الجمعية (صغر حجم الجمعية مالياً) وكذلك عدم توفير المصادر التمويلية للتعاونيات.
- تطبيق فرص التمويل الذاتى للتعاونيات لإنخفاض رؤوس أموالها وعدم وجود محفزات لزيادة إسهام الأعضاء فى رأس المال.
- عدم توفر مصدر تمويلى خاص للتعاونيات يتفهم طبيعتها وأسلوبها فى النشاط الاقتصادى، حيث نص قانون التعاون الزراعي فى المادة (١١) على إنشاء بنك تعاونى ولم تخرج هذه المادة إلى حيز التنفيذ^(٢).
- لم يسمح قانون التعاون بصرف فائدة على رأس المال مما حد من فرص تشجيع الأعضاء على زيادة مساهمتهم فى رأس المال.

المشاكل التسويقية:

- القطاع التعاونى لم يأخذ حق الإستيراد والتصدير كما هو متاح للقطاعين العام والخاص، أضف الى ذلك القيود التي تضعتها الدولة أمام حق التعاونيات فى الإستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج والمدخلات.

- إلزام القطاع التعاوني بخضم الضرائب من المنبع مثل القطاع الحكومي والعام مع عدم إلزام القطاع الخاص بذلك مما يحد من قدرة القطاع التعاوني على المنافسة، وحرمان التعاونيات من قواعد الإعفاء الجمركي عند الاستيراد.
- إنعدام الترابط بين تمويل القطاع التعاوني وتسويق منتجاته وضعف قدرة التعاونيات على دراسة الأسواق الخارجية.
- ضعف الإمكانيات التسويقية للتعاونيات والإحلال والتجديد لمعدات الأجهزة والثلاجات والمخازن، الأمر الذي يحد من قدرتها على إستلام بعض الحصص من السلع القابلة للتلف، وبالتالي حرمان الأعضاء من هذه الخدمة.
- إجماع بعض الجمعيات التعاونية عن التعامل مع غير شركات وزارة التموين لعدم الدراية بالسوق وضعف الخبرات والخوف من المسؤولية.

ثالثاً: مقترحات آليات تفعيل دور التعاونيات الزراعية:

لتفعيل دور الجمعية التعاونية لدعم الزراع وقطاع الزراعة لا بد من:

- عدم السماح بإنشاء أى جمعية تعاونية زراعية متعددة الأغراض تقل حيازتها عن ٧٥٠ فدان وأن يتم إنشاء الجمعيات بعد إعداد دراسة جدوى اقتصادية مبدئية لها، حتى تتمكن من تقديم خدمات تعاونية حقيقية لأعضائها، ورفع قيمة أسهم الأعضاء من خلال دعوة جمعية عمومية غير عادية لإقرار رفع قيمة السهم الذى يتم الإتفاق عليه، وأن يكون الحد الأدنى للسهم ١٥٠٠ جنيه لزيادة التكوين الرأسمالى للجمعيات حتى تستطيع من خلاله تفعيل دورها، تفادياً لما هو قائم الآن (إنشاء جمعيات صغيرة لا تتعدى عضويتها ٢٠ فرد)، مثل جمعيات الثروة الحيوانية وتجديد اللوائح الداخلية وأسهم الاكتتاب كل ٥ سنوات بما يتماشى مع القيمة الحقيقية للنقود.
- إتاحة رفع نسبة المشاركة مع القطاع الخاص فى تمويل المشروعات التى تقوم بها الجمعيات التعاونية، حيث يتيح القانون من ٢٥% إلى ٤٩% كحد أقصى من رأس المال، من الممكن دخول القطاع الخاص وجهاز الخدمة الوطنية.
- تفعيل مبدأ المشاركة (التعاون بين التعاونيات) لعمل مشروعات تخدم أكثر من منطقة ومشاركة القطاع الخاص، وجهاز الخدمة الوطنية لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية للتعاون.
- تفعيل الزراعات التعاقدية خاصة المحاصيل الاستراتيجية مع البدء بتنفيذها فى محصول القمح حيث يتميز محصول القمح بأن له مشرى كبير وهو الهيئة العامة للسلع التموينية، حيث تقوم هيئة السلع التموينية بالتعاقد مع الجمعية العامة للانتماء الزراعي، وأيضاً الجمعية العامة للإصلاح الزراعي وذلك بشراء القمح من المزارعين على أن تقوم الهيئة بتقديم جزء من قيمة الكمية المتعاقد عليها وبسعر الضمان المعلن بوزارة الزراعة على أن تقوم الجمعية العامة بوضع ميزانية لتمويل سلسلة القيمة لإنتاج القمح من خلال الجمعيات المحلية المتعاقد مع المزارعين التى سوف تقدم لهم تمويل سلسلة القيمة لمساحتهم المنزرعة قمح وخدمتها بما يتماشى مع تنفيذ السياسة الزراعية للدولة.
- توفير مخازن لسلع الجافة ومبردات بما يتناسب مع المناطق اللوجستية، التى يقوم بتنفيذه القطاع التعاوني بالمشاركة مع القطاع الخاص وقطاع الخدمة الوطنية لتفعيل وتحديث العمليات التسويقية.
- مساندة مشروطة بما يتماشى مع الخريطة المحصولية للدولة، وذلك لتشجيع التجمعات الزراعية للمساحات المفتتة لتنفيذ السياسة الزراعية فى زراعة المحاصيل المستهدفة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى من خلال التعاونيات وهذا متبع فى معظم دول العالم.

- إيجاد عدالة فى توزيع الدعم على المزارعين عن طريق تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى باستخدام الكارت الذكى وذلك بتمويل الكارت بـ ١٠٠٠ جنيه لكل فدان مع مراجعة هذه القيمة كل ثلاث سنوات لتلافى أثر التضخم على قيمة النقود وتغير قيمة تكاليف الإنتاج لتوفير مستلزمات الإنتاج، والعمليات الإنتاجية والتسويقية للمحاصيل التى تتوافق مع السياسة الزراعية للدولة، مقابل تسليم المحاصيل الاستراتيجية والضرورية مثل (القمح والذرة والأرز وال فول البلى والقطن...ألخ) من خلال التعاونيات بأسعار تنافسية مما يقضى على تسريب الدعم وضبط وصوله لمستحقه من الأسمدة والاقراض الزراعي، وهذا يتطلب دخول التعاونيات فى العمليات التسويقية (بتعميم كارت الفلاح فى جميع المحافظات وتوفير أجهزة التابلت والكمبيوتر للجمعيات) مما يساعد فى ضبط البيانات المساحية للحيازة الزراعية مع سجل ٢ خدمات.
- تفعيل دور صندوق دعم الجمعيات الضعيفة والنظر فيما يقدمه من خدمات.
- رفع مستوى الوعى التعاونى والزراعي والثقافى والصحى لأعضاءها والجهاز الوظيفى وأعضاء ومجلس الإدارة من خلال التدريب المستمر بمراكز التدريب التعاونى التى تمتلكها الجمعيات التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظات، بهدف تعريفهم بالفكر التعاونى والتشريعات والمستجدات المطلوبة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، والتوعية الجيدة بالفكر التعاونى الحقيقى وخاصة الفكر التعاونى الاقتصادى لأعضاء مجالس إدارة التعاونيات والعاملين بها. (وآلية مقترح جمعية رقمية للإرشاد والتدريب التعاونى).
- زيادة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة بالتعاونيات لأداء الدور المنوط بها فى الرقابة والتوجيه والتدريب والإرشاد.
- إتخاذ الإجراءات القانونية لدمج الجمعيات التعاونية التى يقل حيازتها عن الحد الأدنى اللازم لإنشاء الجمعية.
- التنسيق التام بين الجهات الإدارية (الإدارة المركزية للتعاون الزراعي، والإدارة المركزية للتعاون والتنمية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقطاع استصلاح الأراضى) حتى يتم المضى فى إجراءات قانونية لتكوين قطاع يتبع وزارة الزراعة يكون مسئولاً عن الرقابة على جميع الجمعيات الزراعية بمختلف أنواعها، وله كل الاختصاصات الإدارية وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية.
- العمل على آلية تمويل سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية من خلال التعاونيات وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية التى قد تقوم الدولة بشرائها أو بعض الإتحادات الإنتاجية وذلك من خلال خطة الدولة للشمول المالى.
- تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الإنتاجية طبقاً للإمكانيات الاقتصادية للجمعية التعاونية وعمل دراسات لتلك المشروعات كمشروعات التصنيع الزراعي والإنتاج الحيوانى وتربية الدواجن والنحل والصناعات الزراعية للتعبئة والتغليف والصناعات الريفية واستصلاح الأراضى بهدف زيادة العوائد المالية لأعضاءها.
- إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادى للتعاونيات، مثل إنشاء صندوق التأمين على المخاطر السوقية للمحاصيل الزراعية.
- إنشاء بنك معلومات متعلق بكميات السلع والأسعار المتوقعة، وعمل قاعدة بيانات بأهم الزراعات تمهيداً لتسويقها بالاتفاق مع بعض المصدرين.
- تشجيع الجمعيات النوعية للجمعيات الفرعية كجمعيات الخضر والفاكهة والمحاصيل غير التقليدية على القيام بعمليات تعطى قيمة مضافة لمنتجاتها مثل تجهيز وإعداد وتجفيف وتغليف المنتجات المسوقة، مع

مشاركة للمجمعات الاستهلاكية فى تسويق تلك المنتجات لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية على مستوى الجمهورية.
مقترح إنشاء جمعية تعاونية نوعية رقمية للتدريب والإرشاد التعاوني:

نظراً لإنخفاض الوعى التعاونى والزراعي لدى التعاونيين والمزارعين والتي أوضحتها كثيراً من الدراسات والبحوث، وعدم قدرة التعاونيات بالوفاء بالمتطلبات التدريبية والتعليمية لجموع التعاونيين والمزارعين مما يتطلب إيجاد مؤسسة تعاونية مستقلة متخصصة فى أنشطة التدريب والإرشاد التعاوني.
هدف الجمعية:

تهدف الجمعية النوعية الرقمية للتدريب والإرشاد إلى زيادة الوعى التعاونى لدى التعاونيين والمزارعين، وتدريب المزارعين على الأنشطة التعاونية والزراعية، وتحديث منظومة التعاونيات والإدارة الرقمية الحديثة من (الإرشاد التعاونى الزراعي)، وعقد دورات تدريبية، والتعليم عن بعد من خلال البرامج التعليمية، وتنفيذ ورش عمل للتعاونيين والمزارعين والإدارة التعاونية لرفع كفاءة عمل التعاونيات، والعمل على توعية وتعليم المزارعين الأنماط التكنولوجية الحديثة فى الري، واستخدام الأصناف المحسنة من التقاوى المعتمدة، والتوصيات الفنية لاستخدامها مع استخدام التكنولوجيا الرقمية المتاحة لدى المزارعين، واستخدام الوسائل الإرشادية الموجهة للمزارعين خاصة التوجيهات الفنية والمعاملات الزمنية للمحاصيل المختلفة طبقاً لتسجيل حيازتهم المنزرعة بالمحاصيل.
هيكل الجمعية:

يتكون هيكل الجمعية من جمعية نوعية عامة على مستوى الجمهورية، جمعية مركزية نوعية على مستوى المحافظة، يتكون أعضاء الجمعية المركزية من الجمعيات النوعية المحلية، والجمعيات المحلية متعددة الأغراض للاتمان الزراعي، ويكون مقر الجمعية النوعية العامة للتدريب فى الجمعية العامة لجمعيات الائتمان الزراعي.

مجلس إدارة الجمعية:

يتكون مجلس إدارة الجمعية من: ٥ أعضاء مجلس إدارة (عدد ١ عضو الجمعيات العامة للاتمان الزراعي - عدد ٢ عضو عن الجمعيات العامة النوعية - عدد ١ عضو الإصلاح الزراعي - عدد ١ عضو (الاستصلاح الزراعي)، ١ عضو ممثل وزارة الاتصالات، ١ عضو ممثل وزارة الزراعة، ١ عضو ممثل مركز البحوث الزراعية، ١ عضو ممثل قطاع الإرشاد، ١ عضو ممثل الإتحاد التعاوني.
وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل لمناقشة الخطة البحثية والإرشادية والتدريبية السنوية وما تم إنجازه من أعمال.

تمويل الجمعية:

هناك عدة مصادر لتمويل الجمعية:

- ١- يخصص للتعاونية النوعية جزء من صافى عائد التعاونيات، حيث ينص القانون على توزيع ٣% من العائد للتدريب التعاوني.
- ٢- أسهم الجمعية التعاونية متعددة الأغراض والجمعية النوعية، يقترح أن تكون قيمة السهم ٥٠٠ جنيه تزيد كل عامين بنسبة ٥% من قيمة السهم.
- ٣- المنح، والهبات، والتبرعات.

نشاط الجمعية النوعية الرقمية للتدريب والإرشاد:

يعتمد نشاط الجمعية النوعية الرقمية للتدريب والإرشاد على قطاعين رئيسيين يتمثلان فى، قطاع الإرشاد والتدريب، وقطاع الإتصالات والمعلومات.

١ - قطاع الإرشاد والتدريب:

حيث يقوم قطاع الإرشاد بتجميع المعلومات الإرشادية والتوصيات الفنية من مراكز البحوث والجامعات اللازمة للمحاصيل المختلفة، والقيام بتوصيفها وتحويلها إلى محتوى رقمي يستخدم لإرشاد المزارعين كيفية استخدامه لخدمة محاصيلهم، كما يمكن لقطاع الإرشاد استخدام أحدث البرامج الإرشادية المتاحة والتكنولوجيا السائدة بالمناطق الجغرافية المختلفة التي تخدم المزارعين.

ويقوم قطاع التدريب بإعداد الدورات التدريبية والندوات التثقيفية وتحويلها إلى محتويات رقمية يتم نشرها بمراكز التدريب التعاوني من خلال وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة حتى يتم تثقيف وتوعية المزارعين والاستفادة منها.

٢ - قطاع الاتصالات والمعلومات.

يقوم هذا القطاع بالحصول على المحتوى الإرشادي المعد من قطاع الإرشاد ويقوم بتوجيهه في صورة رسائل نصية مبرومة ومرئية للمزارعين كلاً حسب نوع المحصول الذي يقوم بزراعته، وذلك من خلال خريطة زمنية للعمليات الزراعية والفنية لتلك المحاصيل، كما يقوم هذا القطاع بتلقى استفسارات المزارعين المختلفة للمشاكل الزراعية التي تواجههم.

ولنجاح هاذين القطاعين يمكن توضيح الدور الذي تقوم به الجهات الأخرى والتي منها:

مركز البحوث الزراعية:

حيث يقوم مركز البحوث الزراعية بإمداد الجمعيات العامة الرقمية للتدريب والإرشاد بالتوصيات الفنية والتكنولوجية لأحدث البحوث الزراعية التي يمكن للمزارع تطبيقها والتي من شأنها زيادة الإنتاجية الفدائية وتقليل التكاليف، وبالتالي زيادة الدخل والربحية.

الجمعيات المركزية على مستوى المحافظة:

حيث يتم عقد دورات تدريبية من خلال مراكز التدريب التعاوني المتواجدة بالجمعيات التعاونية المرسله إليها من قطاع التدريب بجدول زمني من هذه الدورات مع إيضاح المستهدفون من كل دورة تدريبية والمحتوى التدريبي المناسب لمستوياتهم التعليمية والثقافية، وتقييم العملية التدريبية كل دورة على حدى من خلال التغذية العكسية.

الجمعيات المحلية:

يتلقى المزارعين منها التوصيات الفنية والإرشادات الزراعية المختلفة مع التوعية بالفكر التعاوني وأهميته في تحقيق الأهداف الكبرى للمزارعين خاصة الصغار منهم من حيث إمكانية تعظيم العائد الاقتصادي لأنشطتهم الزراعية، كما تقوم الجمعية بمد الجمعية العامة النوعية الرقمية بالبيانات اللازمة والخاصة بكارت الفلاح مع تحديثها كل موسم لتمكين الجمعية من توزيع التوصيات الفنية والإرشادية في صورة رسائل على المزارعين كلاً على حدى حسب نوع كل محصول، لنجاح نشاط الجمعية في هذا الدور الإرشادي للمزارعين، ويجب عليها عمل حصر لأجهزة التواصل لدى المزارعين وإمكانية توفيرها لهم بأسعار ميسرة الدفع.

أهم المردودات الاقتصادية لإنشاء تلك الجمعية:

- قطاع الإرشاد الزراعي توقف فيه التعيينات للمرشدين الزراعيين منذ عقود مما أثر على هذا القطاع بالسلب حيث لا يوجد الكوادر الفنية الكافية اللازمة لقيام بدور المرشد الزراعي، وإذا ما أردنا تعيين مرشدين جدد قد نحتاج إلى حوالي (٤٣١٣) مرشد على الأقل وفقاً لعداد جمعيات الائتمان^(١)، حيث مطلوب مرشد في كل جمعية قرية مما قد يكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة، يمكن توفير تلك المبالغ لميزانية الدولة بنشاط إنشاء تلك الجمعية.

- غياب الإرشاد الزراعي كان له أثر سلبي في انخفاض الإنتاجية الفدائية الزراعية، ومع نشاط تلك الجمعية سيتم استعادة نشاط الإرشاد الزراعي الذي له أكبر الأثر في نقل التكنولوجيات الحديثة التي تمكن المنتجين من نقل دوال إنتاجيتهم الزراعية إلى أعلى، وبالتالي تحقيق فائض إقتصادي أعلى.
- يحقق التدريب المستمر الوعى التعاونى الهادف للتعاونيين والمزارعين.

الملخص والتوصيات

يهدف البحث إلى الوقف على تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال التعرف على مساهمة التعاونيات فى الخدمات التمويلية التى تقدم إلى المزارعين، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التى أدت إلى عدم تطوير نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية، وإيجاد مقترحات لآليات تفعيل نشاط الجمعيات التعاونية، وقد تبين من البحث تدنى مساهمة التعاونيات فى تقديم الخدمات التمويلية الزراعية للمزارعين، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المستفيدة من الخدمات التمويلية التى يقدمها البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات الزراعية للموسم الشتوى، والصيفي، والنيلي ومحصول القصب، حوالي ٧%، ٩%، ١٧%، ٢٦% على الترتيب من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨). كما تناول البحث أهم المشاكل التى تعاني منها التعاونيات الزراعية، حيث تركزت تلك المشاكل فى ثلاث جوانب رئيسية وهى: المشاكل الإدارية، والمشاكل التمويلية، والمشاكل التسويقية. كما تناول البحث مقترحات لآليات تفعيل دور التعاونيات الزراعية لدعم الزراع وقطاع الزراعة. كما تناول أيضاً مقترح إنشاء جمعية تعاونية نوعية رقمية للتدريب والإرشاد التعاونى، نظراً لانخفاض الوعى التعاونى والزراعي لدى التعاونيين والمزارعين والتي أوضحتها كثيراً من الدراسات والبحوث، وعدم قدرة التعاونيات بالوفاء بالمتطلبات التدريبية والتعليمية لجموع التعاونيين والمزارعين، حيث تهدف تلك الجمعية إلى زيادة الوعى التعاونى لدى التعاونيين والمزارعين، وتدريب المزارعين على الأنشطة التعاونية والزراعية، وتحديث منظومة التعاونيات والإدارة الرقمية الحديثة من (الإرشاد التعاونى الزراعي)، وعقد دورات تدريبية، والتعليم عن بعد من خلال البرامج التعليمية، وتنفيذ ورش عمل للتعاونيين والمزارعين والإدارة التعاونية لرفع كفاءة عمل التعاونيات، والعمل على توعية وتعليم المزارعين الأنماط التكنولوجية الحديثة فى الزراعة والرى، واستخدام الأصناف المحسنة من التقاوى المعتمدة، والتوصيات الفنية لاستخدامها مع استخدام التكنولوجيا الرقمية المتاحة لدى المزارعين، واستخدام الوسائل الإرشادية الموجهة للمزارعين خاصة التوجيهات الفنية والمعاملات الزمنية للمحاصيل المختلفة طبقاً لتسجيل حيازتهم المنزرعة بالمحاصيل. ومن هنا فإن البحث يوصى بما يلى:

- زيادة نسبة المساحة المستفيدة تعاونياً من الخدمات التمويلية، وذلك بتخفيف وتسهيل إجراءات الحصول على القروض حتى يتمكن الزراع من مواصلة العمليات الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل.
- إنشاء جمعية تعاونية نوعية رقمية للتدريب والإرشاد التعاونى تعمل زيادة الوعى التعاونى لدى التعاونيين والمزارعين، وتحديث منظومة التعاونيات والإدارة الرقمية الحديثة، وتوعية وتعليم المزارعين الأنماط التكنولوجية الحديثة مع استخدام التكنولوجيا الرقمية المتاحة لدى المزارعين، واستخدام الوسائل الإرشادية خاصة التوجيهات الفنية الموجهة للمزارعين.

المراجع:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.
- سماح كامل محمد، دراسة تحليلية لبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية فى ج. م. ع، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨١.
- محمد حسن أحمد على، إدارة صناديق التمويل بالجمعيات التعاونية الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

- محمود محمد خلاف (دكتور)، وآخرون، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر، دراسة خطة قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ٢٠١٧.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، الجزء الأول، المحاصيل الشتوية، والجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

Activating The Role of Agricultural Cooperative Societies

Mohamed H. A. Ali and khaled A. A. Ahmed

Researcher - Agricultural Economics Research Institute – Agric. Research Center

Summary:

The research aims to stop activating the role of agricultural cooperative societies, by identifying the contribution of cooperatives in the financing services provided to farmers, identifying the most important problems and obstacles that led to the failure to develop the activity of agricultural cooperative societies, and finding proposals for mechanisms to activate the activity of cooperative societies, and it has been shown From the research, the contribution of cooperatives in providing agricultural services to farmers did not exceed the average area benefiting from financing services provided through agricultural cooperatives for the winter, summer, and indigo and reed crops, about 7%, 9%, 17% and 26%, respectively. Average cultivated area nationwide for the average period (2014-2018). The research also dealt with the most important problems that agricultural cooperatives suffer from, as these problems centered on three main aspects: administrative problems, financing problems, and marketing problems. The research also dealt with proposals for mechanisms to activate the role of agricultural cooperatives to support farmers and the agricultural sector. He also addressed the proposal to establish a digital qualitative cooperative society for cooperative training and extension, given the low cooperative and agricultural awareness of cooperatives and farmers, which was explained by many studies and research, and the inability of cooperatives to meet the training and educational requirements of cooperative groups and farmers, as this association aims to increase cooperative awareness of cooperatives and farmers Training of farmers on cooperative and agricultural activities, updating the cooperative system and modern digital management of (agricultural cooperative extension), holding training courses, distance education through educational programs, implementing workshops for cooperatives, farmers and cooperative management to raise the efficiency of cooperative work, and working to educate and educate farmers. Modern technological patterns in irrigation, the use of improved varieties of approved seeds, technical recommendations for their use with the use of digital technology available to farmers, and the use of extension methods directed to farmers, especially technical directives and time transactions for different crops according to the record of their cultivated holdings of crops. Hence, the research recommends the following:

- It requires increasing the proportion of the area cooperatively benefited from financing services, by easing and facilitating procedures for obtaining loans so that farmers can continue production processes and thus increase income.
- Establishing a digital qualitative cooperative society for cooperative training and extension that works to increase the cooperative awareness of cooperatives and farmers, and to modernize the cooperative system and modern digital management.
- Work to educate and educate farmers about modern technological patterns while using digital technology available to farmers, and using extension tools, especially technical directives directed to farmers.

key words: Cooperative Organization, - Agricultural Finance, - Cooperative Problems, - Activation Mechanisms, - Digital Society.